

التأمين التكافلي في الجزائر: بين الطموح والتطبيق - تحليل تجريبي الجزائري تكافل والجزائر المتحدة

Takaful Insurance in Algeria: Between Aspiration and Implementation - An Analysis of the Experiences of Algérie Takaful and United Algeria

أسامة بوشريط، مخبر الأسواق التشغيل التشريعية المحاكاة في الدول المغاربية، جامعة المدية (الجزائر)،

boucherit.oussama@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2025/09/30

تاريخ القبول: 2025/09/20

تاريخ الاستلام: 2025/07/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر باعتباره نوعاً مستحدثاً من أنواع التأمين، ظهر كبديل شرعي للتأمين التجاري، حيث سُحِبَ بممارسته بموجب المادة 103 من القانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، غير أن شروط وكيفيات ممارسته لم تُحدّد إلا بعد صدور المرسوم رقم 21-81، كما هدفت إلى عرض واقع التأمين التكافلي في الجزائر من خلال شركة الجزائر تكافل وشركة الجزائر المتحدة، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر يواجه عقبات عديدة أساسها ضعف التكوين الفني والشرعي للعامل البشري وغياب الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي وعدم وجود نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي، وتوصي الدراسة في الأخير بضرورة اعتماد تقنيات الاقتصاد الرقمي ومزايا العالم الافتراضي لإيصال التأمين التكافلي لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

كلمات مفتاحية: تأمين تكافلي، تأمين تجاري، مرسوم رقم 21-81، جزائر تكافل، جزائر متحدة.

تصنيفات JEL: D86، D53.

Abstract:

This study examined the legal framework of Takaful insurance in Algeria, which was authorized by Article 103 of Law No. 19-14 (Finance Law of 2020), though its operational details were clarified only after Decree No. 21-81. It also assessed the current state of Takaful through Algeria Takaful Company and Algeria United Company. The study found that

Takaful insurance in Algeria faces challenges such as limited technical and legal expertise, and the absence of appropriate accounting and tax systems. It recommends adopting digital technologies to expand access.

Keywords: Takaful insurance; commercial insurance; Decree No. 21-81; Algeria Takaful; Algeria United.

Jel Classification Codes: D53, D86.

1. مقدمة:

يعتبر التأمين التكافلي من الأنظمة التي شهدت تطوراً كبيراً في الحياة المعاصرة، حيث يعتبر من بين أهم المؤسسات والأنظمة التي تسمح بتحقيق الأمن والاستقرار سواء للأفراد أو المؤسسات أو المشروعات، كما يسهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لطبيعته والأسس التشريعية التي تنظمه، وأهمية التأمين التكافلي تزداد، نظراً للنظام القانوني الذي يتسم به، ونظراً لأبعاده التكافلية والشريعة ومرجعياته، وما يترتب على ذلك من آثار، ولهذا تعمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية بالجزائر على استكمال المنظومة القانونية للعمل البنكي الإسلامي عامةً، حيث سُمح بممارسة التأمين التكافلي بموجب المادة 103 من القانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 وصدور المرسوم رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 ، حيث عمل هذا المرسوم على إزالة الغموض عن هذا النوع من التأمينات، وفتح بذلك المجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل بمجال التأمين الإسلامي، بتأسيس شركات تدعى شركات التكافل، كما منح لشركات تأمين الأضرار والأشخاص العاملة بالسوق الوطني، إمكانية ممارسة هذا النوع من التأمين، من خلال فتح نوافذ، وذلك سعياً من المشرع الجزائري، والسلطات العمومية إلى النهوض بقطاع التأمين، من خلال تنويع منتجاته، بغرض تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

يطرح أي جديد العديد من الإشكالات والتساؤلات القانونية والعملية، من شأن الباحثين في الفقه والقانون والاقتصاد أن يتعرضوا لها بالبحث والدراسة والمقارنة مع بعض القوانين والتجارب الدولية في الموضوع نفسه، ويعملوا على تقديم الأجوبة والمقترحات المناسبة لكي يحقق التأمين التكافلي أهدافه في كل أبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر عموما مع اعتبار شركة الجزائر تكافل والجزائر المتحدة
أموذجًا؟

وعلى أساس ذلك نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الركائز الأساسية لتقنيات إدارة صيغ التأمين التكافلي؟
- ما هو النظام التشريعي المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر؟
- ما هو واقع شركة الجزائر تكافل والجزائر المتحدة من حيث الإنجازات والتحديات؟

ويمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعتمد نجاح التأمين التكافلي على توفر تقنيات إدارة قائمة على الفصل بين حسابات المشتركين وحسابات الشركة، وتطبيق صيغ شرعية مناسبة.
- المنظومة التشريعية في الجزائر لا تزال غير كافية لتنظيم قطاع التأمين التكافلي بشكل شامل.
- تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر تحديات تتعلق بالوعي المجتمعي، والبيئة التنظيمية، وإعادة التأمين، رغم تحقيق بعض الإنجازات الأولية.

ويهدف البحث إلى:

- تحليل مدى التزام شركات التأمين التكافلي في الجزائر بالركائز الفنية والشرعية في إدارة الصيغ التكافلية.
- تقييم مدى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري لضبط التأمين التكافلي وتطويره.
- تشخيص التحديات العملية التي تواجه شركتي الجزائر تكافل والجزائر المتحدة، مع إبراز الإنجازات المتحققة.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجانب النظري المفاهيمي في ركائز التأمين التكافلي، الأطر التشريعية والجانب التطبيقي عند تحليل واقع شركتي "الجزائر تكافل" و"الجزائر المتحدة"

2. الإطار النظري للتأمين التكافلي

نتطرق لنشأة التأمين التكافلي وتعريفه وما يميزه عن التأمين التجاري فيما يلي:

1.2 نشأة التأمين التكافلي:

يعتبر محمد أمين بن عابدين الحنفي المولود سنة 1784م أول فقيه تناول مسألة التأمين بصيغته الحالية، حيث سئل عن التأمين البحري الذي يسمى السوكرة وأجاب بأنه عقد معاوضة فاسد، ثم جاء أول اجتهاد جماعي حول التأمين التجاري في ندوة أسبوع الفقه الإسلامي بدمشق في أبريل 1961م، حيث تعارضت فيه آراء الفقهاء أمثال الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ مصطفى الزرقا رحمهما الله، ولم ينته المؤتمرون إلى رأي معين، ثم تم بحث الموضوع من جديد في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في مؤتمره الثاني سنة 1965م، وأجازوا فيه نظام التقاعد كما أجازوا قيام بعض الجمعيات التعاونية بهدف التأمين يشترك فيها جميع المستأمنين، لكنهم توقفوا في التأمين التجاري (قريشي، 2017، صفحة 44)، بعدها دعت ندوة التشريع الإسلامي التي انعقدت بطرابلس في ليبيا إلى إحلال ما سمته بالتأمين التعاوني محل التأمين التجاري، وذلك سنة 1972م، وقرر مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية عام 1976م في دورته العاشرة تحريم التأمين بجميع أنواعه، ثم نص قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى سنة 1398هـ/1978م على تحريم التأمين بجميع أنواعه، ولم يخالف فيه من الأعضاء سوى الشيخ مصطفى الزرقا. (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 3).

2.2 بدايات التأمين التكافلي:

أما فيما يخص الناحية التطبيقية العملية (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 5):
- فمن أسبق شركات التأمين التكافلي ظهورا شركة التأمين الإسلامية السودانية: وذلك سنة 1979م بالخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.

- الشركة الإسلامية العربية (إياك) سنة 1979م في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
- شركة التكافل الإسلامية: سنة 1983م في جزر الباهاما، وتعامل مع شركات التأمين الإسلامي فقط.
- شركة التكافل الماليزية سنة 1984م، وهي تابعة للبنك الإسلامي الماليزي.
- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني سنة 1985م في الرياض بالسعودية، بموجب مرسوم ملكي، وهي شركة حكومية بالكامل.
- الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين، سنة 1985م، في البحرين.
- ثم توالت شركات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي في الظهور.

3.2 تعريف التأمين التكافلي:

- المعنى اللغوي مشتق من كلمة "كفيل" بمعنى الظهير على الأمر فدلالة اللفظة واضحة في معنى الإعانة والمساعدة، والمعنى الشرعي هو بذل الوسع في إعانة الآخرين على وجه البرّ. (براق محمد، 2019، صفحة 45)

- هو تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل مخاطر محتملة من خلال إنشاء صندوق غير هاف للربح، تكون له ذمة مالية مستقلة، تصب فيها الاشتراكات والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات والمصروفات، ويبقى الفائض قابلا للتوزيع، أو الإبقاء، أو كليهما، وفقا لنظام الصندوق. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 213)
- هو نظام تعاقدية يقوم على أساس المعاوضة أو التبرع أو مختلط بينهما، يلتزم فيه طرف آخر بتعويض نقدي يدفعه له عند حصول حادث، قد يكون على السيارات أو البيوت أو الصحة أو على الأنفس لمصلحة الغير كأن يقوم الشخص بالتأمين على حياته لصالح الورثة فهو يدفع أقساط في حياته حتى يُدفع مبالغ للورثة حال وفاته، وقد يكون له بأن يدفع مبالغ حتى بلوغه سن التقاعد وعندها تبدأ الشركة تدفع له بعد تقاعده. (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 83)

4.2 تعريف وحكم التأمين التجاري والاختلاف عن التأمين التكافلي:

التأمين التجاري هو التأمين الذي يقصد به الربح وسببه الرغبة في تحقيق الربح، وهو أن تقوم الشركة بتحصيل أموال من الناس لتعويضهم عن الأخطار المحتملة في حالة وقوعها وتكون أرباح هذه الأموال للشركة، هدف الشركة الربح وهدف المشتركين الأمان. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 32) ذهب أكثر العلماء في المجامع الفقهية على تحريم التأمين التجاري على الشركات والأفراد، وهذا لما في العقد من (سعدى أبوجيب، 1983، الصفحات 24-42):

- الجهالة والغرر الكثير فالشخص الذي يدفع للشركة لا يعرف كم سيدفع وكم سيأخذ وشركة التأمين لا تدري قد تُحَصِّلُ كثيراً وتدفع قليلاً.
- أكل المال بالباطل فيما أن يأكل مال الشركة بالباطل من طرف الذي قام بالتأمين لأنه يدفع قسط أو قسطين ثم يقع له حادث يتكلف الكثير وإما أن تأكل الشركة مال المتعاقد بالباطل لأنه قد يدفع ولا يقع له شيء.

- فيه مقامرة وميسر لأن كل طرف يدفع المال رجاء الربح قد يقع وقد لا يقع.
- يتضمن الربا بنوعيه، إذا دفع المستأمن أكثر مما دفعت له شركة التأمين من نقود فيكون ربا الفضل لأنه مال بمال مع التفاضل، وهذا الدفع يكون بعد مدة من العقد فيكون ربا النسئئة، إذا كانت شركة التأمين دفعت للمستأمن بمقدار ما دفع يكون ربا النسئئة فقط. وتنطبق القاعدة الفقهية "الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل". (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 84)

الفرق الجوهرى عن التأمين التكافلى هو أن التأمين التجارى يقوم على المعاوضة بهدف تحقيق الربح للشركة، بينما يقوم التكافل على التبرع والتضامن بين المشتركين. ففي حين تُعتبر أقساط التأمين التجارى إيراداً للشركة، فإن أقساط التأمين التكافلى ملكية لصندوق المشتركين، والشركة لا تتصرف فيها إلا باعتبارها وكيلاً أو مضارباً. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 128)

5.2 تعريف وأنواع إعادة التأمين التكافلى:

إعادة التأمين التكافلى هو اتفاق شركات التأمين نيابة عن صناديق التأمين، وقد تتعرض لأخطار معينة وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة على أساس الالتزام بالتبرُّع. يتم من صندوق

التأمين تغطية جزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين جراء وقوع الأخطار المؤمنة عليها. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 70)

توجد الأنواع التالية لإعادة التأمين التكافلي (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 82):

- **إعادة التكافل بالمحاصة:** تقوم شركة بإعادة التكافل على نسبة مئوية من جميع الوثائق التي تصدرها سواء كانت في حدود طاقتها التكافلية أم أعلى من ذلك .
- **إعادة التأمين فيما يجاوز القدرة:** حيث تحتفظ شركة إعادة التكافل بتأمين جميع الوثائق التي تستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة، وتعيد تأمين الوثائق التي لا تستطيع تحمل مخاطرها .
- **إعادة التأمين فيما يجوز حدًا معينًا من الخسارة:** تتحمل شركة إعادة التكافل عن شركة ما يتجاوز حدًا معينًا من الخسائر وإعادة ما يستعمل في التأمينات.

6.2 العلاقات التعاقدية في التأمين التكافلي:

تظهر في عدة علاقات مالية أهمها (صالح صالح، 2023، صفحة 17):

- علاقة مُشاركة بين المساهمين : من خلال النظام الأساسي بإنشاء الشركة .
- علاقة الشركة بصندوق حملة الوثائق أي بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين توجد علاقة ربحية في حصول هيئة المساهمين على أجور وعوائد مالية وهي علاقة الوكالة من حيث الإدارة التأمينية وحيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة (أو وكالة بالاستثمار) بقيام هيئة المساهمين باستثمار أموال صندوق المشتركين وتوجد علاقة غير ربحية من خلال تقديمها قرض حسن لصندوق المشتركين
- العلاقة بين حملة الوثائق وبين صندوق عند الاشتراك: هي علاقة التزام بالتبرع والتزام الصندوق بالتعويض وتغطية الضرر.

ونشير هنا إلى أن حملة الوثائق هم المشتركون الذين يدفعون أقساطاً للتكافل، ويُنشأ لهم صندوق خاص، لهم الحق في الفائض التأميني، بينما الشركة تدير أموالهم بصفقتها وكيلاً أو مضارباً، دون أن تكون مالكة لهذه الأموال. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 7)

والجدول الموالي يوضح عوائد عملية التامين التكافلي، والمستفيد منها.

الجدول 1: عوائد عملية التامين التكافلي، والمستفيد منها

الأجر المحدد	الفائض التأمينية	أرباح استثمار أقساط التامين	أرباح استثمار أموال الشركة	العوائد الجهة
تتحصل على اجر معلوم مقابل العمليات التأمينية	لا تتحصل على أي من فوائض تأمينية	تتحصل على جزء من أرباح المستثمرة على أساس مضاربة	تتحصل الشركة على أرباح بالطريقة المشروعة عادة ما تكون عن طريق المضاربة	شركة التامين
-----	يكون الفائض من نصيب المؤمن له	يحصل المؤمن له أرباح العائد بالطرق المشروعة عادة ما تكون عن طريق المضاربة	----- -----	المؤمن له

المصدر: العيد قريشي، 2017، صفحة 62

نشير أنه يقوم المشترك بدفع قسط مالي دوري، شهرياً أو سنوياً، يُعتبر بمثابة تبرع يُودع في صندوق التأمين التكافلي. وتقوم الشركة باقتطاع نسبة محددة من هذه الأقساط كرسوم وكالة لإدارة عمليات التأمين وتسييرها. وعند وقوع الخطر المؤمن عليه، سواء كان حادثاً، مرضاً، وفاةً أو حريقاً، يتم صرف التعويض من أموال الصندوق لصالح المشترك المتضرر. وإذا بقي فائض في نهاية السنة بعد تغطية التعويضات والمصاريف، فإنه إما يُوزع على المشتركين بحسب نسبة مشاركتهم، أو يُرخل كاحتياطي لتعزيز قوة الصندوق في مواجهة المخاطر المستقبلية. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 293)

3. واقع التأمين التكافلي في الجزائر وشركة الجزائر تكافل

نتطرق إلى واقع التأمين التكافلي في الجزائر وشركة تكافل

1.3 الإطار القانوني والتشريعي:

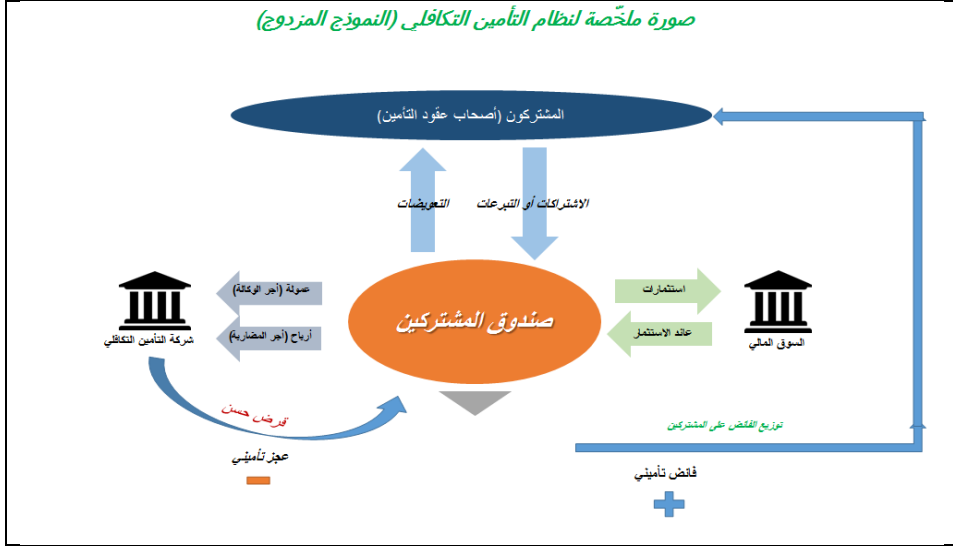
- المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي (يحتوي على 27 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب) بحاجة إلى إثراء،
- الأمر الرئاسي رقم 95-07 المعدل والمتّم بالقانون رقم 06-04 المؤطرّ لنشاط قطاع التأمينات عمومًا.

▪ المرسوم التنفيذي رقم 21-81:

يعتبر المرسوم جهداً لسنوات بعد أن كان مجرد مسودة للمجلس الوطني للتأمينات أصبح مشروع مرسوم ثم صدر المرسوم التنفيذي 21-81، وما ميز المرسوم هو إدراج مفاهيم جديدة كأنواع التأمين التكافلي التي قسمها إلى عام وعائلي وحساب المشتركين والقرض الحسن، وكيف مساهمة أنها تبرعاً، كما قنن عدة جوانب من تسيير وعمل شركات التأمين الممارسة للتأمين التكافلي بأي وجه كان.
فصل المرسوم بين النوافذ وشركات التأمين القائمة بحد ذاتها، كما حدد خصوصية شركة التأمين كالحكومة من خلال مكونات لجنة الإشراف الشرعي ومهامها ومسؤولياتها وكذا مؤهلات أعضائها وضرورة وجود التدقيق الشرعي وطرق تعيين المدقق الشرعي.

وقدم النماذج الممكنة للتسيير: وهي نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، النموذج المختلط، وتطرق لضرورة فصل الذمة المالية، وتحديد مكونات حسابات إيرادات ونفقات صندوق المشتركين، وكيفيات توزيع رصيد صندوق المشتركين، وآليات القرض الحسن وتسديده، وطرق إعادة التأمين التكافلي أو التقليدي في حالة غياب شركات إعادة التأمين التكافلي، كما حدد أجر شركة التأمين وهي أجرة الوكالة وجزء من ربح المضاربة. (المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ، 2021)، والشكل الموالي يلخص المرسوم:

الشكل 1: تلخيص المرسوم التنفيذي رقم 21-81



المصدر: محفوظ زيان بوزيان، 2024، صفحة 10

■ تقييم المرسوم التنفيذي 21-81

لم تكن المادة 08 واضحة في تحديد إذا كان يمكن دمج الحسابات من أجل احتساب الفائض العام أو العجز العام، فمثلا يوجد فروع، فرع السيارات، فرع النشاطات التجارية والصناعية، فرع النشاطات الفلاحية، فرع ممتلكات الأشخاص، وإذا كان لشركة التأمين التكافلي فروع عندها فائض وفروع لها عجز، فيمكن للشركة التحايل وتدجمهم كلهم مع بعض وتظهر للمشركين أن ليس لديها فائض ولا توزع.

المادة 11 تطرقت إلى أن الشركة التي تمارس التأمين التكافلي تأخذ أجراً مقابل تسيير الصندوق تتمثل في مبلغ محدد من نواتج الصندوق المتمثلة في الفوائض الفنية والمالية.

وهنا يجب أن نقف على المقصود بالفوائض الفنية التي تعني أفساط التأمين والتوظيفات المالية، فهذه ثغرة في القانون يمكن لشركات التأمين أن تأخذ مع الفوائض الفنية مع احترام نص النظام 21-81 في هذه المادة، لكن إذا قارنا المادة 11 بمعيار الأيوبي المتعلق بالتأمين التكافلي نجد تعارضاً في البند 5/5 حيث يرى المعيار أن الفائض الفني ليس لشركة التأمين حق فيه. (الأيوبي، 2017، صفحة 688)

- كذلك هنا نقطة مهمة يجب الإشارة إليها في النظام عندما تطرق إلى كفاءات توزيع رصيد الصندوق، الذي تطرق إلى شركات التأمين التكافلي، فكيف ينطبق على شركات التأمين التكافلي، هل هي ملزمة

بهذا البند ونحن نعرف أن النافذة ليس لها قانون أساسي، فالنافذة عبارة عن كيان تجاري فقط ولا يوجد لها شخصية اعتبارية أو كيان قانوني

-في المادة 24 تنطرق إلى منح قرض حسن لا يتجاوز 70% من الأموال الخاصة لشركة التأمين التكافلي إلى صندوق المشتركين إذا كان رصيد الصندوق سالبًا.

لكن الأموال الخاصة مفهومها أوسع فهي تتضمن رأس المال بالإضافة إلى الاحتياطات ...، ف 70% من الأموال الخاصة يعني تجاوز 70% من رأس المال، بينما القانون التجاري ينص أنه إذا تجاوزت الخسائر 75% من رأس المال يتم إعلان إفلاس الشركة.

وبالتالي نلاحظ أن الحد للقرض الحسن مبالغ فيه كثيرًا.

-المادة 25 تناولت إعادة التأمين وإمكانية لجوء شركة التأمين التكافلي إلى إعادة التأمين عند شركة إعادة التأمين التقليدي في حالة تعذر إعادة التأمين التكافلي عند شركة إسلامية، وهذا بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي.

ومن الملاحظ أن إعادة التأمين التقليدي غير مطابق للشريعة الإسلامية، ولم يتطرق النظام إلى الضوابط التي نص عليها معيار التأمين التكافلي الصادر عن أيوفي، والذي ذكر الضوابط التالية (الأيوفي، 2017، الصفحات 1037-1038):

-منع الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية.

-الحصول على الموافقة القبلية لهيئة الرقابة الشرعية.

-تقليص حصة إعادة التأمين التكافلي إلى أقل قدر ممكن (الحد الأدنى القانوني).

- أن تكون مدة التأمين بالقدر التي تطلبه الحاجة.

* يحتاج المرسوم أيضا لإدراج تدابير قانونية تحدد بصفة أوضح علاقة لجنة الإشراف الشرعية مع مجلس الإدارة.

2.3 الإشراف والرقابة:

- وزارة المالية: الاعتماد ومنح التأشيرات على عقود التأمين وكذا الرقابة على النشاط.

- المجلس الإسلامي الأعلى: منح شهادات المطابقة الشرعية على عقود التأمين وإصدار الفتاوى والآراء الشرعية المتعلقة بالقطاع.

3.3 المتعاملون في السوق حاليين:

- نافذة للتكافل العام على مستوى شركة "GAM": بداية النشاط في أبريل 2022
- نافذة للتكافل العائلي على مستوى شركة "CARDIF": بداية النشاط في 2022
- شركة عمومية مستقلة متخصصة في التأمين التكافلي العام "الجزائر تكافل": بداية النشاط في ديسمبر 2022
- شركة عمومية مستقلة متخصصة في التأمين التكافلي العائلي "الجزائر المتحدة": بداية النشاط في فيفري 2023
- نافذة لإعادة التأمين التكافلي على مستوى الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR": قيد استكمال الاجراءات

شركة سلامة للتأمينات: قيد المطابقة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-81 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 2: نشاط المؤسسات التكافلية في 2022

المؤسسة	الطبيعة القانونية	بداية النشاط	قيمة الاشتراكات المحصلة في 2023
GAM	نافذة متخصصة في التكافل العام	أفريل 2022	52 مليون دج
CARDIF	نافذة متخصصة في التكافل العائلي	أفريل 2022	مجمدة حاليا
الجزائر تكافل	شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التكافل العام	ديسمبر 2022	77 مليون دج
الجزائر المتحدة	شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التكافل العائلي	فيفري 2023	86 مليون دج

المصدر: محفوظ زيان بوزيان، مدير شركة الجزائر تكافل، لقاء معه بالجزائر العاصمة، يوم 09 جوان 2024

شهد سوق التأمين التكافلي في الجزائر انطلاقة فعلية سنة 2022 بظهور أولى النوافذ، لكنه عرف قفزة ملموسة في 2023 مع دخول شركات مستقلة وتحقيق اشتراكات معتبرة، خاصة في فرع التكافل العائلي. ويقصد بالتأمين التكافلي العام تغطية الأخطار المادية والمهنية مثل حوادث السيارات والحريق والكوارث والمسؤولية المدنية، بينما يركز التأمين التكافلي العائلي على حماية الأسرة ماليًا من خلال تغطية الوفاة أو العجز وتوفير برامج ادخار واستثمار طويل الأجل. يظهر من النتائج أن الإقبال أكبر على التكافل العائلي باعتباره أكثر ارتباطًا بالاحتياجات المباشرة للأسر الجزائرية.

نشير إلى أن طبيعة العلاقة بين شركة الجزائر المتحدة هي علاقة وكالة في إدارة العملية التأمينية وعلاقة مضاربة في استثمار الفائض التأميني. (القاسيمي، 2024)

4.3 تقديم مختصر لشركة "الجزائر تكافل":

تتميز شركة الجزائر تكافل بما يلي (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 12):

- أول شركة عمومية للتأمين التكافلي العام
- شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التأمين التكافلي العام (التأمين على الأضرار) برأس مال قدره 2 مليار دج،
- تأسست في نهاية ديسمبر 2021 و حصلت على الاعتماد في ماي 2022،
- يساهم في رأس مالها جميع الشركات العمومية للتأمين على الأضرار (CAAR, CAAT,)
- بالإضافة إلى البنوك العمومية الستة (CASH, SAA, BADR, BDL, BEA,)
- (BNA, CNEP, CPA)،
- مجالات النشاط: كل أنواع التأمين على الأضرار (السيارات، الأملاك والمسؤولية المدنية، المنشآت والمهن الحرة، النشاطات التجارية-الصناعية والحرف، النقل ومختلف النشاطات الفلاحية...)،
- انطلقت في النشاط رسميًا بتاريخ 27 ديسمبر 2022 بافتتاح أول وكالة تجارية بزرالدة.

5.3 العقود التي تقدمها شركة "الجزائر تكافل":

تتمثل المنتجات التأمينية فيما يلي (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 13):

- التأمين التكافلي على السيارات و المركبات،

- التأمين التكافلي ضد الكوارث الطبيعية،
- التأمين التكافلي على المسؤولية المدنية،
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار المهني،
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار على الأملاك الصناعية والتجارية،
- التأمين التكافلي على الآليات والمكينات،
- التأمين التكافلي على أخطار ورشات البناء والتركيب،
- التأمين التكافلي على أخطار النقل (البري، البحري والجوي)،
- التأمين التكافلي على مختلف الأخطار الفلاحية (تربية الأنعام والدواجن، المحاصيل والأشجار المثمرة، المعدات الفلاحية)
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار المنزلي.

وإذا ركزنا على عقد التأمين على السيارات نجد تأمين المسؤولية المدنية للسيارة الذي هو تأمين أساسي لجميع السائقين، يحمي هذا التأمين جميع الأطراف في حالة الضرر المادي أو الجسدي الذي قد يتسبب فيه حادث ما، وبالتالي فهو مؤمن ومسؤول تجاه مستخدمي الطريق الآخرين، لناخذ مثلا واقعيًا: إذا كان السائق مسؤولاً عن حادث مرور، فستتم تغطية الأضرار المادية أو الجسدية التي لحقت بالأطراف الأخرى من خلال تأمين المسؤولية المدنية الخاص به، من ناحية أخرى إذا لم يكن مسؤولاً عن الحادث فإن الأضرار التي لحقت به سيتم تعويضها من خلال تأمين المسؤولية المدنية للطرف المسؤول. في كلتا الحالتين الهدف هو ضمان تعويض مناسب للمتضررين من الحادث، وتقدم الجزائر تكافل بديلاً شرعياً يقوم على مبدأ **التبرع والتكافل**، حيث تُعد الأقساط مساهمات في صندوق مشترك لتعويض المتضررين، بخلاف التأمين التجاري الذي يقوم عقده على **المعاوضة** بين المؤمن والمؤمن له، وهو ما يثير إشكالات شرعية تتعلق بالغرر والربا. ورغم أن منتجات الجزائر تكافل ما تزال محدودة وتعاني من بطء في تسوية الملفات، فإنها تتميز بقبول شرعي واسع. في المقابل، يتمتع التأمين التجاري بخبرة وانتشار وتنوع في التغطيات، إضافة إلى مرونة أكبر في استثمار الأقساط وتحقيق عوائد تنافسية، غير أنّ غياب المطابقة الشرعية

يبقى أبرز نقاط ضعفه. ومن ثمّ، فإن تنامي الطلب على البدائل الإسلامية يمنح الجزائر تكافل فرصة لتوسيع حضورها وتطوير خدماتها مستقبلاً. (موقع شركة الجزائر تكافل، 2025)

6.3 تحليل تجربة شركة "الجزائر تكافل":

تمثل شركة الجزائر تكافل أول تجربة عملية للتأمين التكافلي في السوق الجزائري، وقد اعتمدت نموذجًا مؤسسيًا يوازن بين الالتزام بالمعايير الشرعية ومتطلبات السوق المحلي. غير أنّ نشاطها ما زال محدودًا، إذ ركزت على بعض المنتجات الأساسية دون توسع في فروع التأمين المتنوعة مثل التأمين الصحي أو التقاعدي. كما تواجه الشركة تحديات في توظيف الفوائض نظرًا لغياب أدوات استثمارية شرعية محلية، إضافة إلى صعوبات في الرقابة الشرعية الفعالة لغياب إطار وطني موحد للحوكمة، ورغم هذه التحديات، فإنّ وجودها يعدّ نقطة انطلاق محورية لتأسيس سوق التأمين التكافلي، مع الحاجة إلى مزيد من الابتكار في المنتجات وتكثيف حملات التوعية لبناء قاعدة عملاء واسعة.

4. واقع التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تُعد الشركة الجزائرية المتحدة للتأمين التكافلي أول مؤسسة جزائرية متخصصة حصريًا في التأمين التكافلي العائلي. وقد تأسست ثمرة شراكة جمعت بين ستة بنوك عمومية وأربع شركات تأمين، وهو ما عزز قدرتها على تقديم حلول تأمينية متكاملة، تراعي الضوابط الشرعية وتستجيب لمختلف الاحتياجات. وتلتزم الشركة بممارسة نشاطها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، مع خدمة قاعدة واسعة من الأفراد والمؤسسات. (القاسيمي، 2024)

حاليًا، تسوّق الشركة مجموعة من المنتجات، أبرزها: (القاسيمي، 2024)

- التأمين على التمويل الإسلامي: حماية للمشاريع والعمليات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- التأمين الاحتياطي الجماعي: تغطية جماعية لفئات محددة مثل موظفي الشركات.
- التأمين على السفر: حماية من المخاطر أثناء الرحلات، كالحوادث الصحية وفقدان الأمتعة.
- التأمين على الحوادث الفردية: تعويضات للأفراد في حال التعرض لإصابات أو إعاقات.

1.4 سياسة التسعير وعناصرها في التأمين في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تُعتبر سياسة التسعير ركيزة أساسية في تحديد قيمة اشتراك التأمين، سواء في النظم التكافلية أو التقليدية. إذ يتأثر السعر النهائي بعدة عناصر مترابطة تشكل مجتمعة الكلفة الإجمالية للاشتراك.

أول هذه العناصر هو القسط المطلق أو الكلفة المطلقة للخطر، وهو يمثل التكلفة الأساسية لتحمل الخطر المؤمن عليه، ويُقدَّر استنادًا إلى طبيعة الخطر وشدته وتكراره. يلي ذلك مصاريف الاقتناء التي تشمل عمولات الوكلاء، تكاليف التسويق والإعلان، والنفقات المرتبطة بجذب العملاء وإبرام العقود.

أما مصاريف التسيير فهي التكاليف اللازمة لإدارة العقود طوال فترة سريانها، وتشمل الرواتب والإيجارات والخدمات والبنية التحتية. ويضاف إليها عمولة إعادة التأمين، وهي ما تدفعه الشركة مقابل إحالة جزء من أقساطها لشركات إعادة التأمين بغرض تقليل المخاطر. وأخيرًا، يأتي عنصر هيكلية برنامج إعادة التأمين الذي يسهم في ضبط مستوى المخاطر وتحقيق استقرار الأداء المالي للشركة.

تتفاعل هذه العناصر جميعها لتحديد السعر النهائي لاشتراك التأمين، ما يستدعي إدارة دقيقة توازن بين مصالح الشركة والعملاء، وتضمن استمرارية النمو في سوق التأمين. (القاسيمي، 2024)

2.4 سياسة التوظيف المالي وضوابطها في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تمثل سياسة التوظيف المالي إطارًا مرجعيًا يوجه إدارة الموارد المالية واستثمارها، من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ التوجيهية الصارمة التي تضمن الشفافية، العدالة، والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً، تركز السياسة على مبدأ الفصل التام بين الذمم المالية للشركة وصندوق المشتركين، وذلك من خلال فتح حسابات مالية منفصلة. هذا الإجراء يعزز الثقة بين الأطراف المعنية، ويجول دون تداخل الأصول، كما يحمي حقوق المشتركين.

ثانياً، تشجع السياسة على توظيف فوائض صندوق المشتركين بصيغة المضاربة لدى الشبابيك والبنوك الإسلامية. ويُعد هذا التوجه خطوة استراتيجية تتماشى مع الضوابط الشرعية، كما يسهم في تنمية الأصول المالية بشكل أخلاقي ومستدام، مع تجنب المعاملات الربوية.

ثالثاً، تنص السياسة على اقتطاع نسبة 20% من حصة رب المال في إطار عقود المضاربة. هذا البند يحدد آلية واضحة لتوزيع الأرباح، ويضمن عدالة التوزيع بين المستثمرين والمديرين، ما يعزز مبدأ الشفافية في إدارة الأموال. (القاسيمي، 2024)

3.4 الحوكمة الشرعية في مؤسسة "الجزائر المتحدة":

تقوم الحوكمة الشرعية في شركة الجزائر المتحدة على ما يلي (القاسيمي، 2024):

- لجنة الإشراف الشرعي المكوّنة من عضوين ورئيس
- هيئة الإشراف الشرعي المسيرة من قبل مدقق شرعي معين من طرف مجلس الإدارة باقتراح من لجنة الإشراف الشرعي.
- ميثاق المشتركين المبين والموضّح لكيفية سير وتسيير صندوق المشتركين وأيضاً حقوقهم وواجباتهم.

5.4 تحليل تجرّبي مؤسسة "الجزائر المتحدة":

جاءت الجزائر المتحدة كمبادرة ثانية لتعزيز سوق التأمين التكافلي، مكرسةً بذلك توجهًا رسميًا نحو ترسيخ صناعة مالية إسلامية في الجزائر. ورغم حداثة عهدتها، فقد أظهرت حرصًا أكبر على تبني معايير دولية في مجال الحوكمة والتسيير، مع محاولة الاستفادة من خبرات خارجية. إلا أنّها تواجه نفس العقبات التي عرفتها الشركة الأولى، والمتمثلة أساسًا في ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة، غياب إطار محاسبي وضريبي خاص، وصعوبة إيجاد قنوات استثمارية شرعية. كما أنّ مساهمتها في رفع الوعي المجتمعي ما تزال

محدودة، الأمر الذي يتطلب استراتيجية تسويقية أكثر فاعلية تركز على إبراز البعد القيمي للتأمين التكافلي (التضامن، العدالة، تقاسم المخاطر).

5. تطور ونمو التأمين التكافلي في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور التأمين التكافلي في الجزائر:

الجدول 3: نمو التأمين التكافلي في الجزائر

التاريخ الأول	-12-31	-09-30	-06-30	-12-21	-09-30	
2025	2023	2023	2023	2022	2022	
1051000 00	85179129	5014852 4	6872133	0	0	التكافل العائلي
1291000 00	12964173 7	8745411 6	58302744	48470431	20502006	التكافل العام
2340000 00	21482086 6	1376026 40	65174877	48470431	2052006	المجموع التكافلي
5690000 0000	16203717 6003	9241028 1844	82142472 750	15579637 3293	11492390 3104	مجموع سوق التأمينات
0.41%	0.13%	0.15%	0.08%	0.03%	0.02%	نسبة التأمين التكافلي

المصدر: شكيب القاسمي، مدير شركة الجزائر المتحدة، الجزائر، يوم 14 جويلية 2025

نلاحظ ارتفاع نسبة التأمين التكافلي في الجزائر من 0.02% عام 2022 إلى 0.13% بداية عام 2024، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة التكافل العائلي في سوق التأمينات على الأشخاص برسم 2024 نسبة 0.53%.

كما شهد قطاع التأمين التكافلي استمراراً في تحقيق نمو قوي بثلاث خانوات، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالفصول السابقة، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 106.3% خلال الربع الأول من عام 2025، ليلعب رقم الأعمال الإجمالي 234.3 مليون دينار جزائري. وتوزع هذا الرقم على 129.1 مليون دج لفرع التكافل العام، و 105.1 مليون دج لفرع التكافل العائلي، الذي حقق نمواً لافتاً بلغت نسبته 156.6%.

6. متطلبات نجاح التأمين التكافلي في الجزائر :

توجد عدة متطلبات أهمها (محموظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024):

1.6 متطلبات النجاح على مستوى متعاملي التكافل:

- التكوين والتأهيل النوعي المستمر
- الحرص على الامتثال الشرعي الدقيق في مختلف الخدمات المقدمة والمطابقة الشرعية للمنتجات
- امتثال الصورة النمطية للمؤسسة المالية الإسلامية لدى المستهلك (في الشكل والمضمون)
- الاستفادة من مختلف التجارب (استنساخ النجاحات وتفادي العثرات)
- اعتماد تقنيات الاقتصاد الرقمي ومزايا العالم الافتراضي (Tak-Tech)، الخدمات عن بعد، وكالات رقمية افتراضية للوصول إلى أكبر عدد من الأفراد)
- الابتكار في الحلول التأمينية (التأمين المصغر لتمويلات المصغرة (Micro Takaful)
- التميّز من خلال نوعية الخدمات المقدمة (الوضوح والبساطة في تحرير العقود، آجال تعويض الأضرار).

2.6 متطلبات النجاح على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالي:

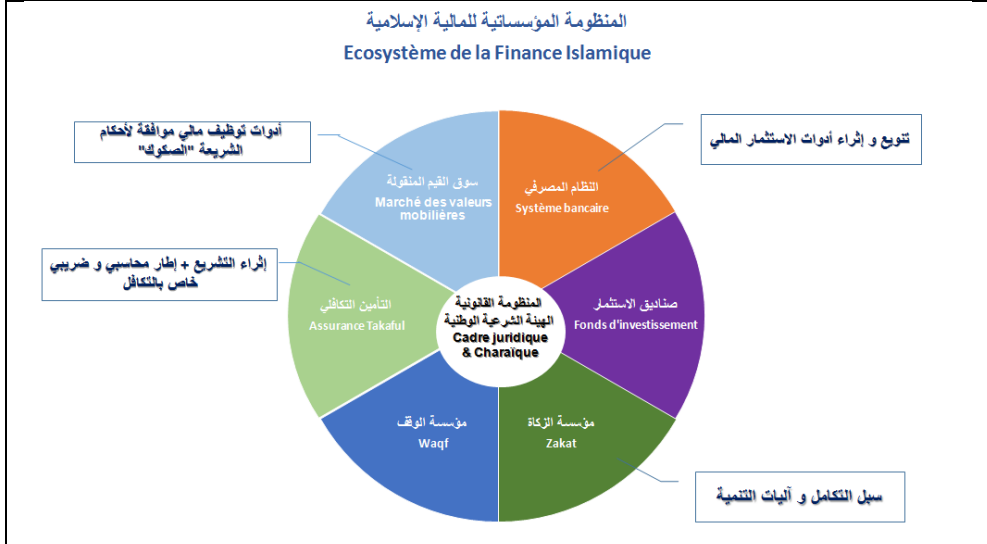
- تنوع المنتجات المالية المقترحة من قبل البنوك الإسلامية بما يستجيب لحاجيات مؤسسات التكافل (التوظيف المالي قصير الأجل : من (01) شهر إلى (03) أشهر)،
- الحياد الضريبي و التشريعي (تمكين معاملات المالية الإسلامية من نفس الامتيازات الممنوحة للمالية التقليدية على الأقل).

3.6 متطلبات النجاح على مستوى التشريع والضبط:

- مراجعة وإثراء المرسوم التنفيذي 21-81: المخصصات الاحترازية ، تأطير عمل النوافذ، إصدار النصوص التطبيقية،
- تحديد القواعد الضابطة للملاءة المالية وتقنين اعتماد المخصصات التقنية من طرف خبراء مستقلين على غرار إلزامية اعتماد الحسابات المالية للمؤسسة من طرف محافظ الحسابات،
- استصدار الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي

- استحداث نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي المبني أساسا على مبدأ التبرع:
 - * إعفاء تبرعات المشاركين (دون أجر الوكالة) من TVA
 - * إعفاء الفائض التقني (دون الفائض المالي) من الضريبة على أرباح المؤسسات IBS
 - الإسراع في استحداث مجلس التنسيق المهني للمؤسسات المالية الإسلامية وتمكينه من المساهمة في تأطير وتطوير أدوات البيئة العامة للمالية الإسلامية،
 - مراجعة القانون المؤطر لتوزيع المنتجات التأمينية عبر البنوك Bancatakaful (توسيعه لمنتجات أخرى).
- يوضح الشكل الموالي متطلبات نجاح التأمين التكافلي في ظل المنظومة المؤسساتية للمالية الإسلامية.

الشكل 2: التأمين التكافلي في ظل المنظومة المؤسساتية للمالية الإسلامية



المصدر: محفوظ زيان بوزيان، 2024، صفحة 10

4.6 متطلبات النجاح على مستوى المؤسسات الداعمة:

- إثراء وتطوير البرامج التكوينية في المالية الإسلامية على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة بالتنسيق مع المهنيين،

- التعاون والشراكة مع ديوان الوقف من أجل الاستغلال الأمثل للأوقاف وتنميتها،
- الإسراع في انخراط المؤسسات الرسمية في الهيئات الدولية للاستشارة وضبط المعايير في مجال المالية الإسلامية (CIBAFI – IFSB – AAOIFI)

5.6 متطلبات النجاح بتطبيق إجراءات انتقالية ضرورية:

- شبكة التوزيع: الترخيص للكلاء العاميين بممارسة التأمين التكافلي بإحدى الصيغ الآتية :
 - ✓ بالموازاة مع التأمين التجاري، بصفة منفصلة، لمدة انتقالية محددة (05 سنوات) ليتّم الفصل بعد ذلك في نوعية النشاط الذي يريد الوكيل المواصلة في ممارسته،
 - ✓ أو إعفاؤه من المدة القانونية لعدم موازاة نفس النشاط المحددة بثلاث (03) سنوات.
 - إعفاء شركات التأمين التكافلي من توظيف الأموال في قيم سيادية في ظل غياب أدوات التوظيف المطابقة للشرعية (الصكوك) إلى حين توفرها،
- تقديم بعض الإعفاءات الجبائية لممارسي التأمين التكافلي دعمًا لهذه الصناعة المالية في مرحلة بداية النشاط (الإعفاء المؤقت من TVA – TAP – IBS).

7. الخاتمة:

تعتبر تجربة الجزائر تجربة فريدة في المنظومة المالية في الجزائر ولا بد من توفير البيئة المناسبة لعملها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوردتها فيما يلي:

النتائج:

- التجربة الجزائرية لا تزال في طور التأسيس، حيث تم قطع أشواط مهمة قانونيًا ومؤسسيًا، لكن التطبيق العملي يواجه تحديات في الرقابة الشرعية، الوعي المجتمعي، وضبط آليات توزيع الفوائض.
- التحديات البشرية والفني: نقص الكفاءات الشرعية والفنية المختصة بالتكافل يشكل عائقًا أمام التطوير.
- قصور التجربة العملي: رغم إطلاق شركتين (الجزائر تكافل والجزائر المتحدة)، إلا أن النشاط لا يزال محدودًا ولم يغطي كل مجالات التأمين.

- يحتاج المرسوم التنفيذي 21-81 إلى مراجعة وإثراء خصوصا ما تعلق بالمخصصات الاحترازية، تأطير عمل النوافذ، إصدار النصوص التطبيقية.
- غياب الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي في الجزائر.
- عدم وجود نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي.
- الإطار القانوني المشترك بين الشركات التقليدية من حيث الواجبات التي تفضي إلى عدم المطابقة الشرعية.
- في ظل غياب الصكوك السيادية تبقى فرص الاستثمار محدودة ومعها إمكانيات طرح منتجات مبنية على المضاربة.

التوصيات

- مراجعة المرسوم التنفيذي 21-81 وإصدار نصوص تطبيقية واضحة تنظم المخصصات الاحترازية، النوافذ التكافلية، وتضمن المطابقة الشرعية.
- إصدار إطار قانوني وضريبي خاص بالتأمين التكافلي يميّزه عن التأمين التجاري ويعزز تنافسيته.
- إطلاق صكوك سيادية لتوفير أدوات استثمارية شرعية لشركات التكافل وتوسيع فرص التمويل.
- تشجيع الشراكات مع المصارف الإسلامية لاستثمار الفوائض في منتجات مالية متوافقة مع الشريعة.
- استحداث إطار محاسبي وطني خاص بالتأمين التكافلي يتماشى مع معايير *AAOIFI* و *IFSB*.
- بناء القدرات البشرية عبر برامج تدريب متخصصة وماجستير مهني في فقه المعاملات والتأمين التكافلي، وإدماج مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي في المناهج الجامعية وخاصة في كليات الاقتصاد والعلوم الإسلامية.
- نشر الوعي المجتمعي بحملات إعلامية وطنية وتوسيع المنتجات لتشمل جميع فروع التأمين (الصحي، التقاعدي، السيارات...).

8. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

أبي الفضل هاني . (2009). التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها. دمشق-سوريا: دار العصماء.

أسامة بوشريط. (2021). أكثر من 200 سؤال في التمويل والاقتصاد الإسلامي. الجزائر: دار النشر الجامعي.

الأيوبي. (2017). المعايير الشرعية، معيار التأمين الإسلامي. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

صالح صالح. (2023). تطوير صناعة التأمين التكافلي في الاقتصاد الجزائري وفي التجارب الحديثة. سطيف، الجزائر: سلسلة المنشورات الوقفية.

براق محمد. (2019). التأمين التكافلي. الجزائر: دار الأصالة.

سعدى أبوجيب. (1983). التأمين بين الحظر والإباحة. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.

العبد قريشي. (2017). محاضرات في التأمين والتأمين التكافلي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

علي محي الدين القرعة داغي. (2011). التأمين التكافلي الإسلامي. لبنان: دار البشائر الإسلامية.

• المقابلات الشخصية:

شكيب القاسمي. (29 أبريل، 2024). التأمين التكافلي في شركة الجزائر المتحدة. (التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر تكافل، المحاور) البلدة، الجزائر.

شكيب القاسمي. (14 جويلية، 2025). التأمين التكافلي في شركة الجزائر المتحدة. (التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر تكافل، المحاور) الجزائر.

محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر. (2024). التأمين التكافلي لشركة الجزائر تكافل. الجزائر: جامعة عنابة.

● التشريعات:

- المرسوم التنفيذي 13-114. (31 مارس, 2012). المادة 24، المرسوم التنفيذي 13-114. الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-81. (23 فيفري, 2021). المرسوم التنفيذي رقم 21-81 يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي. الجزائر، الجزائر: وزارة المالية.